اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 26-12-2014 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 7 رقم القصاصة: 1

الدين العام يمثّل ٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣م مقابل ٨٢٪ لعام ٢٠٠٣م

الميزانية العامة خصصت ٢١٧ مليار ريال لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة

سمو ولي العهد متحدثاً لوزير المالية

للطرق القائمة يبلغ إجمالي أطوالها حوالي ٢٠٠٠ كيلو متر، إضافة إلى ما يتم تنفيذه حالياً في كافة مناطق المملكة، ليبلغ إجمالي الطرق التي اعتمدت خلال خطة التنمية التاسعة ما يقارب ٢٣٠٠٠ ألف كيلومتر.

كما سيستمر الصرف على المشاريع المعتمدة من الأعوام المالية السابقة في هذا القطاع والباقي في تكاليفها حوالي ١١٥ مليار ريال لتنفيذ الطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والمدن الصناعية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم خلال العام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦ ومن فائض إيرادات السنة المالية ١٤٣٤ / ١٤٣٥ اعتماد مبالغ لتنفيذ خمسة طرق محورية وهي (جدة / جازان الساحلي، تبوك / المدينة المنورة السريع، ينبع / الجبيل السريع، عسير/ جازان الجديد، القصيم / مكة المكرمة السريع) مع البنية التحتية لخدمات هذه الطرق بتكلفة إجمالية تبلغ ٢٤ مليار ريال والتي تم طرحها للمنافسة مؤخراً.

٥ - الموارد الاقتصادية:

بلغ المخصص لقطاعات الموارد الاقتصادية ما يقارب ٦٠ مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة تبلغ حوالي ٢٣ مليار ريال لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسرُبات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، ودعم الطاقة المتجددة وإنشاء محطات تحلية جديدة منها محطة تعمل بالطاقة الشمسية، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة، وإنشاء مرافق لصيد الأسماك، ومكافحة الأمراض والآفات الزراعية، والبُنى التحتية للمدن الصناعية وصوامع ومطاحن جديدة

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 26-12-2014 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 7 رقم القصاصة: 2

وتوسعة القائم منها.

وقد بلغ إجمالي أطوال شبكات مياه الشرب المنفذة ٩٤٠٠٠ كيلو متر منها ١٠٠٠ كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦، كما بلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة ٣١٨٠٠ كيلو متر منها ٢٠٠٠ كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦.

كما سيستمر الصرف على المشاريع المعتمدة من الأعوام المالية السابقة في هذا القطاع والباقي في تكاليفها حوالي ١٤٢ مليار ريال.

٦ - صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية:

إضافة إلى البرامج المخصصة للاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض التي تهدف إلى دعم القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية وقطاعي التعليم والخدمات الصحية الأهلية ودعم المهن الحرفية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ستُسهم في مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين ودفع عجلة النمو.

وبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي قُدمت من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرامج الإقراض الحكومي منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦ حوالي ٥٨٧ مليار ريال، ويُتَوَقَّع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٣٦ / ١٤٣٧ أكثر من ٧٣,٧ مليار ريال، وباستثناء برنامج الإقراض الحكومي يتم التمويل من الموارد الذاتية لتلك المؤسسات المالية.

كما بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية من برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية منذُ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ ٣٤ مليار ريال ويتوقع أن يبلغ حجم العمليات للعام المالي القادم ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ ملياري ريال.

رابعاً: تطورات الاقتصاد الوطني:

١- الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ٢,٨٢١,٧٢٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال بالأسعار الجارية بمعدل نمو يبلغ ١,٠٩ في المئة مقارنة بالعام المالي الماضي ١٤٣٤/ ١٤٣٥ (٢٠١٣م)، ويتوقع أن يحقق الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص نمواً بنسبة ٨,٢١ في المئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ٦,٠٦ في المئة والقطاع الخاص بنسبة ٩,١١ في المئة أما القطاع النفطي فقد يشهد انخفاضاً في قيمته بنسبة ٧,١٧ في المئة بالأسعار الجارية.

وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠م فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٣,٥٩ في المئة مقارنة بنسبة ٢,٦٧ في المئة في العام السابق وأن ينمو القطاع البترولي بنسبة ١,٧٢ في المئة، والقطاع الحكومي بنسبة

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 26-12-2014 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 7 رقم القصاصة: 3

٣,٦٦ في المئة والقطاع الخاص بنسبة ٥,٧٠ في المئة، وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابيا إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في نشاط التشييد والبناء ٦,٧٠ في المئة، وفي نشاط الصناعات التحويلية غير البترولية إلى ٦,٥٤ في المئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين ٦,١٣ في المئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ٥,٩٧ في المئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ٤,٤٦ في المئة.

وقد أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م) نسبته ٢,٧ في المئة عمّا كان عليه في عام ١٤٣٤ / ١٤٣٥ (٢٠١٣م) طبقاً لسنة الأساس (٢٠٠٧م).

أمّا مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته ٢,٩٩ في المئة في عام ١٤٣٥/ ١٤٣٦ (٢٠١٤م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٢- التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م) ١,٣٤٨,٣٥٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال بانخفاض نسبته ٤,٤ في المئة عن العام المالي السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي ٢٠٨,١٥٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال بزيادة نسبتها ٣,١ في المئة عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته ١٥,٤ في المئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أمّا الواردات السلعية (فوب) فيتوقع أن تبلغ في العام الحالي ٥٦٤,٠٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال بانخفاض نسبته ٢,٦ في المئة عن العام السابق.

كما تُشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره ٧٨٨,٧٣٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال بانخفاض نسبته ٥,٦ في المئة عن العام الماضي وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات البترولية بالرغم من انخفاض الواردات.

أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره ٣٩٨,٩٩١,٠٠٠,٠٠٠ ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م) مقارنة بفائض مقداره ٤٩٧,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ (٢٠١٣م) بانخفاض نسبته ١٩,٨ في المئة.

٣- التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الحالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م) نمواً نسبته ١٠,٤ في المئة مقارنة بنمو نسبته ٦,٦ في المئة لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ (٢٠١٣م)، كما ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة ١١ في المئة أما على المستوى السنوي فحققت نمواً بلغ ١٦ في المئة مقارنة بالعام الماضي.

وخلال العشرة الأشهر الأولى من العام المالي الحالي ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص بنسبة ١٣,٨ في المئة، وواصلت البنوك دعم ملاءتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة ١١,١ في المئة لتصل إلى ٢٥٠,٩١٤,٤٠٠,٠٠٠ ريال.

٤- السوق المالية:

اتخذت هيئة السوق المالية خلال العام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م) عدداً من الخطوات الهادفة لتنظيم إصدار الأوراق المالية وتطوير أسواقها وتوفير المزيد من العدالة والشفافية والإفصاح في معاملاتها، حماية للمستثمرين وتعزيزًا لثقتهم في السوق المالية السعودية.

فضمن إطار تطوير الأنظمة والقوانين اللازمة لدعم البنية التشريعية بالسوق المالية والارتقاء بها، أصدر مجلس الهيئة خلال هذا العام لائحة وكالات التصنيف الائتماني، ودليل إجراءات استطلاع مرئيات العموم حيال مشاريع اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية، كما أقر المجلس تعديلاً على قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح الهيئة وقواعدها.

ولتوسيع قاعدة السوق المالية وتوفير فرص التمويل والنمو للشركات الوطنية وزيادة القنوات الاستثمارية، واصلت الهيئة جهودها في سوق الإصدارات الأولية فوافقت على طرح جزء من أسهم ست شركات للاكتتاب العام، كما وافقت على طرح صكوك لشركة واحدة، وإصدار حقوق أولوية لثمان شركات، كذلك قامت الهيئة بزيادة طرح وحدات صناديق الاستثمار فرخصت هذا العام لستة عشر صندوقاً استثمارياً جديداً، ليصبح إجمالي عدد الصناديق المرخصة ٢٦٣ صندوقاً.

وفي مجال تنظيم ممارسة أعمال الأوراق المالية رخصت الهيئة لشركتين جديدتين لمزاولة أعمال الأوراق المالية المختلفة، ليصبح إجمالي عدد الشركات المرخصة ٨٨ شركة، وكثفت الهيئة من متابعة أعمال الأشخاص المرخص لهم للتأكد من التزامهم بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ونفذت ١٤٩ زيارة تفتيشية.

ولحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة حرصت الهيئة على تسلم شكاوى المستثمرين والبت فيها، وبلغت الشكاوى المقدمة للهيئة ٨٠٣ شكاوى منذ بداية العام، وأنهت الهيئة الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة حيال ٥٥٢ شكوى، وما زال العمل جارياً لإنهاء ٢٥١ شكوى منها.

واستمرت الهيئة في جهودها لتنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية حيث نشرت أكثر من ٤٠٠ مادة إعلامية في الصحف المحلية والخليجية والدولية، كذلك نظمت وشاركت في أكثر من ١٥ مؤتمراً ومنتدى وحلقة عمل متخصصة في مجال الإفصاح والرقابة والحوكمة في مختلف مناطق المملكة.

كما صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣٨٨) وتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٤٣٥هـ القاضي بالموافقة على قيام هيئة السوق المالية -وفقا للتوقيت الملائم الذي تراه- بفتح المجال للمؤسسات المالية الأجنبية لشراء وبيع الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك بحسب ما تضعه من قواعد في هذا الشأن.

٥- تطورات اقتصادية ومالية وتنظيمية أخرى:

أ - استمر تنفيذ المرحلة الثانية من "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/ ١٤٢٨ لدعم مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (٢٠١٢ - ٢٠١٦)، وقد أسهم ذلك في تقدم ترتيب المملكة على الصعيد الدولي بمقدار ٧٣ مرتبة حتى العام (٢٠١٤م) في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية التعاملات الإلكترونية الحكومية منذ صدوره عام (٢٠٠٣م)، حيث حققت المملكة المرتبة ٣٦ من بين ١٩٣ دولة في المؤشر العام للجاهزية، وبتقدم مقداره ٥

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 26-12-2014 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 7 رقم القصاصة: 4

مراتب عن التقرير الأخير لعام (٢٠١٢م)، كما جاءت المملكة ضمن أفضل ٢٠ دولة في تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية، وقد بلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة ١١١ جهة حكومية رئيسة. وبلغ عدد الجهات الحكومية التي تتبادل البيانات فيما بينها إلكترونياً عبر قناة التكامل الحكومية ١٠٠ جهة حكومية بزيادة تقدر نسبتها أكثر من ٦٠ في المئة عن العام المالي السابق، فيما تجاوز عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة عبر البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي) أكثر من ٢٠٠٠ خدمة إلكترونية تقدمها أكثر من ١٧٠ جهة حكومية رئيسة بزيادة تقدر بأكثر من ٤٠٠ خدمة إلكترونية جديدة عن العام المالي السابق، كما تم إطلاق نظام المراسلات الحكومية الإلكتروني الذي يعمل كمنصة إلكترونية آمنة لتسهيل تبادل المعاملات إلكترونياً بين مختلف الجهات الحكومية.

ب - واصل نظام السداد الإلكتروني من خلال نظام "سداد" تسهيل عملية دفع الرسوم وأجور الخدمات الحكومية مما ساهم في سرعة وسهولة إنجاز الخدمات الحكومية، حيث بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر هذا النظام منذ إطلاقه وحتى ٨ / ٢ / ١٤٣٦هـ ما يقارب ٣١٣ مليار ريال بزيادة نسبتها ١٢ في المئة عن العام المالي السابق ١٤٣٤/ ١٤٣٥، وبلغ عدد الجهات المرتبطة به ١٣٩ جهة منها ٧٥ جهة حكومية حيث تم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦ ربط عدد ٤ جهات حكومية جديدة.

ج - أكد تقرير مشاورات صندوق النقد الدولي مع المملكة لعام (٢٠١٤م) أن اقتصاد المملكة حقق نمواً قوياً للغاية في السنوات الأخيرة، وكان من الاقتصادات الأفضل أداءً على مستوى بلدان مجموعة العشرين، وأن المملكة دعمت الاقتصاد العالمي من خلال دورها المساند في سوق النفط العالمية.

وأشاد المديرون التنفيذيون بالأداء الاقتصادي القوي للمملكة الذي يرتكز على أساسيات قوية، ولا تزال آفاق النمو إيجابية والمخاطر متوازنة، كما رحبوا بجهود تعزيز كفاءة الإنفاق العام وخطة إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية.

واتفق المديرون على أن موقف السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية في الوقت الحاضر ملائم رغم تراجع نمو الائتمان، وأن اقتصاد المملكة لم يتأثر بتقلب الأسواق المالية العالمية، كما أن الجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من رأس المال والربحية.

وذكر المديرون أن برامج سوق العمل ساهمت في زيادة فرص التوظيف في القطاع الخاص، لكنهم رأوا أن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من الاعتماد على وظائف القطاع العام، وتكتسب مواصلة الجهود لتطوير مهارات العاملين من خلال التعليم والتدريب أهمية في هذا الصدد.

كما رحب المديرون بالخطوات المتخذة لتوجيه برامج الإسكان الحكومية نحو الأقل دخلاً.

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 26-12-2014 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 7 رقم القصاصة: 5

د - أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز (S&P) العالمية للتصنيف الائتماني عن خفضها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للمملكة من إيجابي إلى مستقر على خلفية تراجعات النفط، إلا أنها أبقت على التصنيف السيادي للدولة عند (- AA) على المدى الطويل، وأشارت الوكالة إلى أنه على الرغم من تعديل نظرتنا المستقبلية للسعودية، إلا أن نمو الاقتصاد الحقيقي لا يزال قويا نسبيا، ويأتي الإعلان بعد إعلان مماثل من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني العالمية خلال شهر مارس المنصرم.

هـ - بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي بالتطبيق الإلزامي الكامل لنظام مراقبة شركات التمويل اعتباراً من يوم الأحد ١٦ محرم ١٤٣٦هـ الموافق ٩ نوفمبر ٢٠١٤م ذلك بعد انتهاء مهلة تسوية الأوضاع وفق أحكام أنظمة ولوائح التمويل.

و - تمت الموافقة على عدد من الأنظمة منها (النظام الجزائي لجرائم التزوير)، (النظام الجزائي لجرائم الإرهاب)، (نظام التأمين ضد التعطل عن العمل)، (نظام "قانون" العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، (نظام الرعاية الصحية)، (نظام الأعلاف)، (نظام المجالس البلدية).

ز - تمت الموافقة أيضاً على عدد من التنظيمات منها (تنظيم الدعم السكني)، (تنظيم المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة)، (تنظيم الجمعية السعودية للمرشدين السياحيين)، (تنظيم الجمعية السعودية لمرافق الإيواء السياحي)، (تنظيم الجمعية السعودية للسفر والسياحة)، وإعادة تنظيم (جمعية حماية المستهلك).

وفي الختام نسأل الله أن يَحْفَظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وسمو ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وأن يُديمْ عليها نعمة الأمن والاستقرار.

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 26-12-2014 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 7 رقم القصاصة: 6

مخصصات القطاعات في الميزانية للعام ١٤٣٦-١٤٣٧هـ

الموارد الاقتصادية

٦٠ مليار ريال

التعليم والتدريب

مايقارب

٢١٧ مليار ريال

الخدمات البلدية

مايقارب

٤٠ مليار ريال

الصحة والتنمية الإجتماعية

حوالي

١٦٠ مليار ريال

النقل والاتصالات

٦٣ مليار ريال